قراءة جديدة في الفصل بين المتضايفين

د. أحمد حسن عزّام
جامعة البلقاء التطبيقية– كلية إربد الجامعية
الأردن

الملخص

الفصل بين المتلازمات ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، وسمة من سمات تركيب الجملة فيها، والمضاف والمضاف إليه عند اللغويين من أشدّ هذه المركبات تلازماً، حتى عدّوا أحدهما من تمام الآخر، أو جزءاً منه، ونزّلوهما منزلة الشيء الواحد، ولذلك رأى الباحثون منع الفصل بينهما.

وفي هذه الدراسة تتبعت أقوال النحويين وغيرهم في أصول كتبهم ولا سيّما المتقدمون، وعرضت آراءهم في أنواع الفصل في الموضوع نفسه ثم ناقشتها، وتدرجت في البيان والمناقشة إلى العصور التي تلت القرون الأربعة الأولى وصولاً إلى العصر الحديث.

وأبديت ما أراه في جواز الفصل، مبيّناً المسوّغات الأصولية للجواز ومعززاً ما ذهبت إليه بالشواهد المستقراه من الكلام الفصيح شعراً وغير شعر.

قراءة جديدة في الفصل بين المتضايفين

في أساليب اللغة العربية ألفاظ متلازمة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً، فلا يذكر أحد اللفظين حتى ينصرف الذهن إلى عديله الآخر. منها: الفعل والفاعل، والتمييز والمميّز، والمبتدأ والخبر، والصفة والموصوف، والجار والمجرور. ومنها المضاف والمضاف إليه.

وبسبب الارتباط الذي تحدثه الإضافة بين اللفظين يرى النحاة أنهما ينزلان منزلة الكلمة الواحدة، فلا يفصل بينهما بفاصل.

ولكنهم مع هذا يذكرون مواضع من الفصل وردت على ألسنة العرب، وفي القراءات القرآنية. والذين خصّوه بالدرس أباحوا استعمالات منه ورفضوا غيرها، واختلفوا فيه، فمن قائل إنه غريب على أساليب العربية، وإنه من صنع الشعراء، إلى قائل: إنه قبيح كثير، وإنه من ضرورة الشاعر. ومن قائل: إنه من الضرورات الحسنة، إلى مجوِّز له في النثر في حالات دون أخرى.

ويبدو أنهم حين أصدروا أحكامهم نظروا إلى المسألة من جانب واحد هو باب (الإضافة) ولم يوسعوا النظر في أبواب نحوية أخرى تضمنت الفصل بأنماط مختلفة أشهرها ما ضمته مباحث النداء، والنفي بـ (لا) والإخبار بـ (كم).

ثم أُدخل الموضوع دائرة الخلاف بين البصريين والكوفيين، ونسب إلى كل من الفريقين رأي يخالف رأي الفريق الآخر، وحجج معززة بالشواهد.

ويقوم هذا البحث على درس هذه الظاهرة اللغوية بأنواعها، فيرصد شواهدها من الشعر والنثر، ويوضح رأي الباحثين فيها، وعللهم في إقرار بعضها دون بعض، واختلافهم في المدى الذي يصح القياس عليه منها من خلال النظر المتأني في المصادر الأصول لأئمة النحاة دون الاكتفاء بما رددته كتب الخلاف، مع تعزيزه بنصوص منها قد تبدو للقارئ طويلة ولكنها تعبر بجلاء عن الرأي المقصود، ليكون على بينة من حقيقته، ثم بعد هذا كان النظر في آراء

الذين جاؤوا من بعدهم في القرون المتتابعة حتى الوقت الحاضر، تمهيداً للوصول إلى قرار في المسألة يستند إلى ظاهر نصوص اللغة العربية.

يرى سيبويه (ت 180هـ) الفصلَ قبيحاً بين المضاف والمضاف إليه، ويعدّه من ضرورات الشعر، يقول: (ولا يجوز "يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار" إلا في الشعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور،... ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيد ما استعبرت لله درُّ- اليومَ- من لامَهـــــا

وقال ذو الرُّمّة:

كأنّ أصواتَ من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أصواتُ الفراريج

وقال الفرزدق:

يا مَن رأي عارضاً أُسرُّ به بين ذراعي وجبهة الأسد)[1]

وهذا ما ذهب إليه شيخه الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، وصرّح به وهو يتحدّث عن الفصل بين "كم" الخبرية ومجرورها فقال: (إذا فصلت بين "كم" وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منوّن؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة، والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً، ولا نقول: هذا ضاربُ بك زيدٍ... وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز، فنقول: كم فيها رجلٍ، كما قال الأعشى:

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، ج1، ص 176- 180.

إلا علالـــــة أو بـــــدا هةَ قـــــارحٍ نهدِ الجُـــزاره

وقال:

كم، في بني سعد بن بكر، سيدٍ ضخم الدسيعة ماجدٍ نقّاع)[2]

ويتفق الخليل وسيبويه على أنّ الاسم الثاني في نحو: (يا زيدَ زيدَ عمرو) وما يشبهه من الأعلام المكررة في النداء مقحم بين المضاف والمضاف إليه للتوكيد. جاء في "الكتاب": (هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا، ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء. وهي لغة للعرب معروفة...

وقال الخليل رحمه الله: هو مثل: لا أبالك. قد عَلم أنه لو لم يجئ بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأُولى. واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عَديّ)[3].

ويتفقان أيضاً على أنّ اللام فاصلة بين المضاف والمضاف إليه في نحو: لا غلام لك.

ولا يجيزان هنا الفصل بأكثر من اللام[4].

ويجيز يونس بن حبيب (ت 82هـ) الفصل بين المتضايفين هنا، وفي باب "كم" الخبرية بما لا يتم به الكلام من الظرف والجار والمجرور. يقول سيبويه: (ومن قال كم بها رجل مصابٍ فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك، ولا أخا يومَ الجمعة لك، ولا أخا فاعلم لك.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 164– 168.

(3) المصدر نفسه، ج2، ص 205– 206.

(4)المصدر نفسه، ج2، ص 279– 281.

والجرّ في "كم بها رجلٍ مصابٍ" وترك التنوين في لا يدي بها لك، قولُ يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كم بها رجل...)[5].

فجواز الفصل عنده في ذينك الموضعين مقيد (بما لا يتم به الكلام، كقولك: لا يدي بها لك، ومعناه لا طاقة بها لك، و"بها" في هذا الموضع لا يكون خبراً، ولا يتم)[6].

أما زيادة اللام بين جزءي الإضافة في النداء فهو عند الخليل وسيبويه من ضرورات الشعر. قال الأول: (وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: يا بؤس للحرب، إنما يريد: يا بؤس الحرب)[7]. وجاء في الكتاب: (ومثل هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطرَّ ـ للنابغة:

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

حملوه على أنّ اللام لو لم تجئ لقلت: يا بؤس الجهلِ)[8].

وخلاصة القول أنّ شيوخ البصرة يرون الفصل بين المتضايفين قبيحاً ـ ويعدُّونه من ضرورات الشعر، ولم يخصوا الفاصل بنوعٍ ما. إلا أنّ شواهد (الكتاب) عليه تحددت بالظرف، مثل (الليلة) و(اليوم) و(يوما)، وباللام في (يا بؤس للحرب)، وبالجار والمجرور، نحو: (في الحرب) أو بهما وبما يتعلق بالمجرور، نحو (من إيغالهن بنا). كما يُعترض بحرف العطف مع الاسم المعطوف على المضاف في نحو (بين ذراعي وجبهة الأسد).

ومن نسب إلى سيبويه القول باختصاص الفصل في الشعر بالظرف فهو واهم[9].

---

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 280– 281.

(6) الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق أحمد محمد أحمد، القاهرة، 1985، ج1، ص 533. وابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد، 1982، ج2، ص 50.

(7) سيبويه، الكتاب، 206/2.

(8) المصدر نفسه، 277/2.

(9) ويُنظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، 1968.

واتفقوا على جواز الفصل بالاسم المكرر في النداء في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)، وباللام في المنفيِّ بـ "لا" في نحو: (لا أبا لك). وأجاز يونس الفرق بين "كم" الخبرية ومجرورها في نحو: (كم بها رجلٍ مصابٍ)، والاعتراض بأكثر من اللام في نحو: (لا يدينِ بها لك) إذا لم يكن الكلام قد تم.

لقد تابع البصريون الخليل وسيبويه في أكثر المسائل، وتوسع المبرّد قليلاً حين أدخل شبه الظرف، وهو (المصدر وما كان مثله من حشو الكلام). وأخرج من الباب ما عدّاه فصلاً، مثل (بين ذراعي وجبهة الأسد) وشبّه به في رأيٍ ثانٍ له الاسم المكرّر في نحو (يا تيمَ تيمَ عديّ)[10] كما سوّى هو والزجّاجي جواز الفرق باللام في حالتي النفي والنداء[11].

أما نحاة الكوفة فلم يصل إلينا من مصنفاتهم النحوية إلا القليل، ويستوقفنا منهم قبل غيره أبو زكريا الفرّاء (ت 207هـ) في كتابه (معاني القرآن)، فإنه ذكر الفصل بين جزأي الإضافة وهو يفسر قوله تعالى: "**فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسلَه**"[12] فقال: (...وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار، و: كناحت يوماً صخرةٍ. وليس ذلك حسناً في الفعل[13] ولو كان اسماً لكان الذي قالوه أجوز، كقولك: أنت صاحب اليومَ ألفِ دينار، لأن الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشيئين والفعل قد ينصب الشيئين.

ولكن إذا اعترضت صفة[14] بين خافض وما خفض جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر. مثل قوله:

---

(10) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1385هـ، 1388هـ، ج4، ص 376.

(11) الزّجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دمشق، 1969، ص 99– 112.

(12) سورة إبراهيم، آية 47.

(13) يعني اسم الفاعل العامل.

(14) يعني الظرف والجار والمجرور.

تـــــروّح في عِمّيَّـــــه وأعانـــــه عـلى المـاء قـوم بـالهراوات هُـوجُ
مؤخِّرُ عن أنيابه جلـــدٍ رأســـه لهن كأشبـــاه الزِّجـاج خُـــروج

وقال الآخر:

وكرارُ دونَ المحجـرَين جـــــوادِه إذا لم يحـامِ دون أنثَى حليلُهـــــا

وزعم الكسائي أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضاربُ في غير شيء أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينها أنهم نوّنوا.

وليس[15] قول من قال: "**مخلفَ وعدَه رسله**"[16] ولا "**زُين لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائِهم**"[17] بشيء.

وقد فُسِّر ذلك.ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتهـــا متمكنـــــاً زجّ القلوصَ أبي مـــــزاده

قال الفرّاء: باطل. والصواب: زجّ القلوص أبو مزاده)[18].

الفرّاء لا يستحسن الفصل بين المتضايفين، ولا سيما إذا كان المضاف وصفاً عاملاً، حتى لو كان الفاصل ظرفاً. ولا يجيزه إلا في الشعر بالظرف والجار والمجرور، أما بغيرهما فهـو (ليس بشـيء) و(باطـل). وبذلك حكـم على قراءة

(15) لفظ (وليس) جعلته بداية فقرة، لأني أرى أنه من كلام الفراء وهو في المطبوع من (معاني القرآن) متصل بما قبله. وهذا يوهم أنه من زعم الكسائي كما حسبت خديجة الحديثي. يُنظر الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، الأردن، 2001، ص 140.

(16) إبراهيم 47/14. والقراءة المشهورة بجر (وعده) ونصب (رسل).

(17) الأنعام 137/6. وهي قراءة عبد الله بن عامر (ت 118هـ) من السبعة بنصب (أولاد) وجر (شركاء)، وسنذكر الإشارة إليها في البحث.

(18) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، ط2، القاهرة، 1966، بيروت، 1980، ج1، ص 81– 82.

عبد الله بن عامر، وعلى غيرها.ومن نسب إليه الإجازة في غير ما ذكرت فهو واهم[19].

ويبدو موقف شيخه الكسائي (ت 189هـ) ألين محترماً ما سمع من نصوص. قال أبو شامة المقدسي (ت 665هـ): "يُروى أن عبد الله بن ذكوان[20] قال: سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه، ونزع بهذا البيت:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهمَ تنقادِ الصياريف

فنصب الدراهم"[21].

وقال أبو بكر بن الأنباري (ت 338هـ): قال الفرّاء: أنشدني الكسائي بيت عنترة:

يا شاة مَن قنص لمن حلت له

قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنصٍ، وجعل "مَن" حشوا في الكلام كما تكون "ما" حشواً.

وأنكر الفرّاء هذا وقال: إنما أراد: يا شاة مِن مقتنصٍ لأن "مَن" لا تكون حشواً ولا تُلغىَ)[22].

---

(19) يُنظر: الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت، بلا ت، ص 465.

(20) من رواة قراءة ابن عامر، يُنظر: ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، القاهرة، بلا ت، ج1، ص 145.

(21) البغدادي، الشيخ عبدالقادر عمر، خزانة الأدب، تحقيق وشرح محمد عبدالسلام هارون، ط1، مصر، 1981، ج2، ص 255.

(22) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، مصر، 1969، ص 353.

وقال أبو البركات بن الأنباري ت577هـ: "وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام، والله، زيدٍ"[23].

ولكني مع هذا لم أقع على صريح رأيه في المسألة، أعني تجويز الفصل، ولو كان صرّح بذلك لذكره تلامذته، وتقدم ما نقل عنه من (أنهم يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف، بصفة، ويقولون: هو ضارب في غير شيء أخاه).

وحين نتلمس الموضوع في مصادر الكوفيين الأخرى لا نجد زيادة على ما تقدّم، ولا رأياً جديداً يتسم بالوضوح[24].

وفي ضوء ما تقدم أجد الموازنة بين آراء الفريقين في المسألة تشير إلى الآتي:

أولاً: لا يختلف الفريقان بوجه عام في أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز في سعة الكلام، بل يختص بالشعر، وقصره الفرّاء من الكوفيين على الظرف والجار والمجرور دون غيرهما. ولم يحدد البصريون الفاصل بلفظٍ ما.

ثانياً: تعددت جوانب الموضوع لدى البصريين بسبب توفر كتبهم النحوية، إذ إنهم أجازوا الفصل في حالات. على حين لم يصل إلينا من دراسة الكوفيين إلا ما يتعلق بباب "الإضافة"، وإن كانت هي المحور الذي يدور حوله البحث.

ثالثاً: لم يتعرض البصريون للقراءات القرآنية المتعلقة بالمسألة بشيءٍ. في حين ردّها الفرّاء ومن تبعه من الكوفيين؛ لأنهم خصّوا ذلك بالظرف والجار والمجرور في الشعر.

---

(23) ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، ط4، القاهرة، 1961م، ج2، ص 431.

(24) يُنظر مثلا:

1- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط2، مصر، 1956م، ج1، ص 77– 125.

2- البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص 251.

3- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) تحقيق محمود محمد شاكر، ط2، مصر، دار المعارف، لا ت، ج8، ص 43.

هذا أهم ما توصلتُ إليه من خلال المصادر الأُصول، ولكن يحلو لبعضهم أن يعد مسائل من الخلاف بين البصريين والكوفيين، يسرد فيها حججاً وأحكاماً، وتعليلات لم أقف على أغلبها في كتب من نُسبت إليهم.

وها هو ذا أبو البركات الأنباري يسجل في (الإنصاف) من هذا الخلاف مسألتين:

إحداهما: في الفصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، قال فيها: "ذهب الكوفيين إلى أنه إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو: كم عندك رجلٍ، وكم في الدار غلامٍ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً"[25].

وإذا لم يذكر لنا مَنْ مِن الكوفيين ذهب إلى هذا ولا عزاه إلى واحد من مصنفاتهم فلا نستطيع أن نأخذ بما ذكره.

أمّا ما نسبه إلى البصريين فيردّه ما ذكرته آنفاً من تجويز يونس الاعتراض بين "كم" ومجرورها في سعة الكلام إذا لم يتم المعنى بالمفصول. وجوزه البصريون في الشعر. واستشهد سيبويه لذلك بثلاثة أبيات[26]، نسب أبو البركات إنشاد اثنين منها إلى الكوفيين.

والمسألة الأخرى: في الفصل بين المتضايفين قال فيها: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجرِّ.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها. قال الشاعر:

---

(25) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 41، ج1، ص 303.

(26) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 166.

فزججتهـــــا بمزجـــــة زجّ القلــوصَ أبي مـــزاده

والتقدير: زجّ أبي مزاده القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول..."[27]، ثم راح يسرد شواهد أدّعى أنّ الكوفيين احتجوا بها لمذهبهم لم أقف عليها إلا قراءة عبد الله بن عامر. لقوله تعالى: "**وكذلك زَيّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادهم شركاؤُهم**[28]" بضم زاي "زين"، ورفع لام "قتل" ونصب دال "أولادهم" وخفض "شركاؤهم". ويكون بذلك قد فصل بين المضاف "قتلُ" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول وهو "أولادهم"[29]. وحتى في هذه القراءة فإنّ الفرّاء وهو من شيوخ الكوفيين لا يجد لها وجهاً إذ يقول: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتهـــا بمـــــزجـــة زجّ القلــوصَ أبي مـــزاده

بشـــيء وهـذا ممـا كـان يقولـه نحويـو أهـل الحجـاز، ولم نجـد مثلـه في العربية"[30].

ولعلّ القارئ يجد معي، بعد أن أطلعته على رأي الكوفيين، أن ابن الأنباري يفتعل خلافاً، ويصطنع قولاً لم يقل، وليس ببعيد عنه رأي الفرّاء في البيت المتقدم، ووسمه القراءة بأنها ليس بشيء، فضلاً عن أنّ البصريين لم يتعرضوا لها بتأييدٍ أو تنديد، ومن هنا يكون صاحب الإنصاف متزيّداً عليهم في قوله: "والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة، ووهم القارئ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافة دليل على وَهْي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام

(27) ابن الأنباري، الإنصاف، مسألة 61، ج2، ص 427.

(28) سورة الأنعام، آية 137.

(29) ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر، ج2، ص 263– 265.

(30) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 358.

"شركائهم" مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو)[31].

وقد أوقع أبو البركات مَن جاء بعده في وهم سرى طويلاً بين النحاة،قديماً وحديثاً، فنسبوا إلى كلٍّ من الفريقين ما نسبه إليهم في المسألتين[32].

وفوق هذا فتح أبو البركات الباب أمام الباحثين ليتهموا البصريين بتخطئة ابن عامر، وتضعيف قراءته. وأنقل مثلاً قول مهدي المخزومي وهو يحيل على "الإنصاف": (ولا ننسَى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام... فقد غلط البصريون ابن عامر في قراءته... لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. فقد منع ذلك جمهور البصريين، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية)[33].

وإن تشأ زيادة فاستمع إلى حازم الحلي وهو يتحدث عن قراءة ابن عامر (فقبلها الكوفيون، ورتبوا عليها جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور. وغلط البصريون ابن عامر واتهموه بالوهم)[34].

وما كنت أرجو أن أُطيل لولا أنّ ما أثبتُّه يُعدّ ضمن الدراسات العلمية الجامعية. وليت الذين زلّت بهم القدم رجعوا إلى الكتب الأصول لعلماء النحو الأوائل، إذن لعرفوا أنّ هذا أمرٌ لم يقل به شيوخ البصرة: يونس، والخليل، وسيبويه، والمبرّد، وابن السراج، والزجاجي.

---

(31) ابن الأنباري، الإنصاف، ج2، ص 436.

(32) يُنظر مثلاً: 1- الطبري، هامش جامع البيان، ج8، ص 44.

2- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق، لا ط، لا ت، ج1، ص 271- 272.

3- الزمخشري، أبو القاسم جار الله، الكشاف، بيروت، لا ط، لا ت، ج2، ص 54.

4- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، ط1، القاهرة، 1987، ج2، ص 535.

(33) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، القاهرة، 1958، ص 337.

(34) الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، لا ط، بغداد، 1989، ص 42- 43.

وإذا كان ثَمة مَنْ به صرّح فهو بعض الآخذين عن متأخريهم كأبي جعفر النحاس (ت 338هـ) وأبي علي الفارسي. فقد نعت النحاس الفصل بالاسم باللحن[35]، ونعته الفارسي[36] وتلميذه ابن جنّي بالقبح[37].

وقد تصدّى طائفة من العلماء للردِّ على منكري القراءة واحتجوا لصحتها، سنداً وعربية، وليس من وكْدي الخوض في هذا المجال، إلا أني أرى أنَّ هذا التأييد دفع كثيرين إلى الخروج عن ربقه التبعية للمتقدمين وأجازوا القياس عليها، ولم يتعسفوا التأويل.

ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي، فقد أجاز قراءة ابن عامر، وشنّ هجوماً على ابن عطية والزمخشري وأبي علي الفارسي، لرفضهم قراءة ابن مالك[38].

وكذلك دافع ابن الجزري عن قراءة ابن عامر، وذكر وجه قوتها من حيث المعنى، يقول: "وأما قوته من جهة المعنى، فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه (الأول) كون الفاصل فضلة فإنّه لذلك صالح لعدم الاعتداد عليه، (الثاني) أنّه غير أجنبي معنىً لأنه معمول للمضاف هو المصدر، (الثالث) أنّ الفاصل مقدر التأخير لأنّ المضاف إليه مقدر التقديم لأنّه فاعل في المعنى[39].

أما ابن مالك فقد كان أكثر وضوحاً في المسألة، وأوسع دائرة لمواطن الفصل في سعة الكلام، فأجاز الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن فاعلاً ولا في حكم الفاعل، والفصل بـ (إمّا)، والفصل بالقسم.

---

(35) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، لا ط، بغداد، 1979، ج1، ص 853.

(36) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، ط1، دمشق، 1987، ج3، ص 410.

(37) ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق علي محمد النجار، لا ط، مصر، 1952، ج2، ص 406، ج2، ص 392.

(38) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبدالموجود ومحمد معوض، ط1، بيروت، 1993، ج4، ص 231– 232.

(39) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج2، ص 265.

وانتصر خلال احتجاجهِ لقراءة ابن عامر التي قال فيها: (والفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار... وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه... لأنها ثابتة بالتواتر)[40]. وذكر أنّ الفصل حَسُنَ لثلاثة أمور: كون الفاصل فضلة، وغير أجنبي، ومقدّر التأخير[41]. وقال "فعُلم بهذا أنّ قراءة ابن عامر –رحمه الله– غير منافية لقياس العربية"[42].

لقي كلام ابن مالك رواجاً لدى العلماء الذين تقبلوا أقواله قبولاً حسناً، واعتمدوا عليها في مصنفاتهم، وضمنوها شروحهم لكتبه النحوية، يبدو هذا واضحاً من خلال شرحهم لقوله في آخر باب (الإضافة) من الخلاصة الألفية[43]:

فصلَ مضافٍ شبهِ فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز. ولم يُعب
فصلُ يمين واضطراراً وُجدا بأجنبي، أو بنعتٍ أو نِدا

فمن أخذ برأيه على سبيل حسن بن قاسم المرادي[44]، وجمال الدين بن هشام[45]، وبهاء الدين بن عقيل[46]، والحافظ ابن الجزري الذي ذكرنا رأيه من قبل.

(40) ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر، وطارق السيد، ط1، بيروت، 2001، ج3، ص 141.

(41) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص 141.

(42) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، بيروت، 2000، ج1، ص 440.

(43) ابن مالك، متن الألفية، ط5، القاهرة: بلا ت، ص 28.

(44) المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، بلا ط، القاهرة، 1976، ج2، ص 275.

(45) ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط5، بيروت، 1966، ج2، ص 26.

(46) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، القاهرة، 1969، ج2، ص 52.

ومن المحدثين عباس حسن[47]، ومحمد الأنطاكي[48]، أحمد مكي الأنصاري[49].

تلك هي وجهات النظر حول الظاهرة قديماً وحديثاً، قدمتها بوضوح نتبين من خلالها مواقف منها لا تخرج عما يأتي:

الأول: أنّ الفصل أسلوب غريب على العربية، ولكنه من صنع الشعراء، يلجؤون إليه فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر إشباعاً لرغبتهم الفنية.

والثاني: أنه أسلوب عربي، ولكنه خاص بالشعر، وضرورة من ضروراته، يلجأ إليه الشاعر متى اضطر.

والثالث: أنه من أساليب اللغة، ومنه ما هو جائز في نثر الكلام ونظمه، ومنه ما هو مقصور على الشعر دون غيره.

والذي أذهب إليه أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في صوره المختلفة أسلوب عربي فصيح، يصح استعماله على السعة في الكلام المرسل والمنظوم.

ولي في هذا المذهب المسوغات الآتية:

الأول: استند المانعون إلى عللٍ يبدو لي ضعفها؛ لعدم اطّرادها من جهة، ولمخالفتها المسموع من الكلام الفصيح من جهة أُخرى.

وأوّل من علل لذلك الخليل بن أحمد الذي قال: "لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور، لأنّ المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة"[50].

وردّد أكثر النحاة من بعده هذا الحديث، وداروا في فلكه، مع الاختلاف أحياناً في اللفظ والمضمون.

---

(47) حسن، عباس، النحو الوافي، ط4، القاهرة، 1969، ج3، ص 52.

(48) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، بلا ط، بلا ت، 1972، ج2، ص 226.

(49) الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، بلا ط، دار القبلة، 1405هـ، ص 78– 88.

(50) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 164.

فابن يعيش يرى أنّ "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن كذلك لا يحسُن الفصل بينهما"(51).

ويرى ابن أبي الربيع أنّ "المضاف والمضاف إليه يُنزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرِّفه، ويفصله من غيره، ويخصصه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام. فكما أن الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يفصل بينهما، فلذلك لا يقع التنوين بينهما"(52).

– ويقول محمود شكري الآلوسي (ت 1342هـ) "إنّ المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة الجزء منه، لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الجسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه"(53).

– وعند مهدي المخزومي "المضاف والمضاف إليه مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى، ومنزلان منزلة الكلمة الواحدة. ولا يفصل بينهما بفاصل إلا في مواضع قليلة"(54).

فأنت ترى أنّ المتضايفين لدى هؤلاء "كأنهما كلمة واحدة" أو "كالشيء الواحد" أو "ينزلان منزلة الاسم الواحد". والمضاف إليه من تمام المضاف وداخل فيه. يقوم أحدهما من الآخر مقام التنوين، أو الألف واللام من الاسم. فعلى هذا "**يقبح**" أو "**لا يحسن**" أو "**لا يفصل بينهما**" "**كما لا يفصل بين أجزاء الجسم**"، لأنه "**مرتبط أحدهما بالآخر لفظاً ومعنى**".

---

(51) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، ط1، بيروت، 2001، ج2، ص 188.

(52) ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عباد بن عبد الثبتي، بلا ط، بيروت، 1986، ج2، ص 889.

(53) الألوسي، محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، بلا ط، القاهرة، 1314هـ، ص 142.

(54) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بلا ط، القاهرة، 1966، ص 175.

والصحيح أنّ الإضافة أحدثت بين الجزأين ارتباطاً معنوياً، وأصبح اللفظان يؤديان معنىً مخصَّصاً أو معرَّفاً، مع بقاء كل منهما على هيأته وصورته، ولم يذب الثاني في الأول، أو يدخل فيه، كما قال الخليل. ولذلك تبقى شخصيته تامة، يمكن أن تبتعد عن جارها بالفصل أحياناً.

ويشهد لهذا النصوص الفصيحة، ومنها ما نقله الذين ذكرتهم، إذ لم يلبث أحدهم حين ذكر ما ذكر حتى يستدرك تواً أن العرب فصلت بينهما بأشياء، ولكنه يعدّها من الضرائر.

وقصر أكثرهم هذه الضرائر على الشعر بالظرف والجار والمجرور، وراحوا يعللون لها.

يقول ابن يعيش: "وإنما جاز بالظرف لأنّ الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكأن ذكرها وعدمها سيّان، فلذلك جاز إقحامها فاعرفه"[55].

ويرى في موضع آخر أن العرب توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال. ولذلك فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه. وبعد أن يورد أمثلة لذلك يقول: "وإذا جاز الفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في "إنّ" واسمه أسهل..."[56].

وهذا شبيه بقول المبرِّد: "إنّه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه تقول: إنّ في الدار زيداً، وأنّ اليومَ زيداً قائم..."[57].

ولكن المبرد لا يمكنه التعليل حين يجد فصلاً بغير الظرف، فيذهب إلى أنّ هذا نظيره، يقول: ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله:

(55) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص 190.

(56) المصدر نفسه، ج1، ص 258.

(57) المبّرد، المقتضب، ج4، ص 376.

أشمُّ كأنه رجلُ عبوس معاودُ، جرأةً وقت الهوادي[58]

ولعل هذه العلل لم تقنع ابن مالك لمّا وجد نفَسه محتظراً أنواعاً من الفصل في النثر، وخصّها بالضرورة، فذكر لهذا التخصيص مع اعترافه بكثرة شواهده، وجهين[59]:

أحدهما: أنّه فَصْل بما لا يتعلق بالمضاف فتمحضت أجنبيته.

الثاني: أنه فَصْل بحرفِ جر أو بما فيه معنى حرف جرّ، مع كون المضاف مقتضياً للجر، ففي إبلائه ظرفاً أو حرف جرّ، يلاقي مقتضى جرّ.

ويبدو أن قراءة ابن عامر أخذت شيئاً من جهده للاحتجاج لها، وتعليل القياس عليها، لأن أول ميزة فيها هو فصل المضاف بمفعولٍ غير أجنبي عنه.

ولكن ابن مالك نفسه أجاز اختياراً الفصل بالقسم في نحو: "سمعت صوتَ والله زيدٍ" وهو أجنبي من المضاف كما أجاز الفصل بالجار والمجرور في مثل الحديث الشريف:

"هل أنتم تاركو لي صاحبي"، وهو خلاف ما أورده في الوجه الثاني.

أما إبراهيم أنيس الذاهب إلى "أنّ الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة"، فإنّ تعليله للأمر بأنه من فعل الشعراء، يلجؤون إليه "فراراً من المألوف المعهود في نظام النثر، وإشباعاً لرغبتهم الفنية التي تأبى عليهم في الكثير من الأحيان التقيد بقيود اللغة كلما سنحت لهم الفرصة"[60].

أقول: إنّ هذا التعليل يردّه نصوص النثر الصحيحة التي ورد فيها الفصل، فضلاً عن أن شواهد الشعر من الكثرة بحيث لا تشكل ظاهرة لغوية غريبة، ولو

(58) المصدر نفسه، ج4، ص 377.

(59) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط1، بيروت، 2000، ج2، ص 979- 980.

(60) أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، بلا ط، القاهرة، 1966، ص 230.

صحّ طرحها هنا للسبب الذي ذكره لصدق هذا على أساليب كثيرة في التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والإضمار والإظهار، وفي أنواع من الاعتراض بين المتلازمات عدّ النحاة شواهدها الشعرية صحيحة يقاس عليها. ولو فُتح باب المنع لهذه العلة لأُلغيت أساليب، ومُنعت تراكيب هي ثروة لغوية عربية نافعة.

ومن الغريب أن الذين أطلقوا القول بمنع الفصل في باب الإضافة أجازوا في غيره أنواعاً، وعللوا للجواز تارة وأهملوا التعليل تارة أخرى(61).

وإن شئت دليلاً فاستمع إلى قول الزمخشري وهو يتحدث عن الفصل باللام جوازاً في نحو: "لا أبا لك" فيقول: "ونظيرتها "تيم" الثانية في:

يا تيمَ تيمَ عـــــدِيٍ لا أبا لك لا يُلقينكـــم في ســوأة عمــر

أُقحمت بين المضاف والمضاف إليه، ووُسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها. وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد"(62).

أرأيت كيف نُزِّل الجزءان منزلة العصا ولحائها، ثمّ يجوز الاعتراض بينهما؛ لأنه أعطى التوكيد والتشديد"؟!

وإن تعجب فعجب أمرهم حين يعدّون سقوط الفاصل ممنوعاً في مواضع، وضرورة شعرية. يقول ابن السرّاج: "والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف، قال:

أبالموت الـــذي لابــدّ أني مــلاقٍ، لا أباك تخوفينــي

(61) ينظر مثلاً: سيبويه، الكتاب، ج2، ص 178، الزجاجي، اللامات، ص 100 و11.

(62) الزمخشري، محمود بن عمر، الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحيدري، بلا ط، حماة، 1969، ص 44.

وقال الآخر:

وقد مات شمّاخ ومـــات مزرِّد وأي كريم لا أبــاك مخلـــد"[63]

إن ذهاب القائلين بمنع الفصل إلى جواز وقوع أنواع منه في غير باب الإضافة، وذهاب غيرهم إلى إباحته في مواضع من هذا الباب يشكل دليلاً آخر على ضعف علل النحاة؛ لأنه يعني وقوعه في الكلام لا محالة.

والمسوغ الثاني: إنّ الأسلوب الذي أُؤَيد إجازته لا يجافي الحسّ اللغوي. والنصوصُ الكثيرة التي ورد فيها مأنوسة في غالبها، سليمة في تركيبها. وما وقع منها على خلاف ذلك فهو النادر، وأمره لا يختلف عما يرد في الأساليب غير الممنوعة حين لا يتمكن المتكلم من استعمالها بوضوح؛ لضعف لغته، وقلة زاده في البيان.

وخير دليل على فصاحته الجملُ التي مثّل بها النحاة قياساً على الشواهد التي أوردوها.

فمن أمثلة الفرّاء: "أنتَ صاحبُ اليومَ ألفِ دينارٍ" و"هذا ضاربُ في الدار أخيه"[64].

ومن أمثلة ابن جني ما ورد في قوله، وهو يبين شواهد الفصل: "وقوله: "هما خطتا إمّا إسارٍ ومنَّة" ففصل بين "خطتا" و"إسارٍ" بـ "إمّا" ونظيره : هو غلامُ إمّا زيدٍ وإما عمرو"[65].

ومن أمثلة ابن مالك: "عرفت إعتاق الجاريةَ سيدِها وإعطاءَ الدرهمَ زيدٍ"[66].

---

(63) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط2، بيروت، 1987، ط1، ج 390.

(64) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص 81.

(65) ابن جنّي، الخصائص، ج2، 407.

(66) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، تحقيق عدنان الدروبي، بلا ط، بغداد، 1977، ص 490.

وأمّا الفصل بالمعطوف على المضاف مع العاطف فقد صار في عصرنا مأنوساً نتكلم به ونكتب، وما ذلك إلا لسهولة التركيب، وإيجازه، وعدم مجافاته الذوق.

ومن أمثلة سيبويه عليه: "مررت بخير وأفضلِ مَن ثمَّ"[67]. ولعل ابنَ جني ظنّه من كلام العرب فسلك مثله ضمن شواهد الفصل قائلاً: "ومنه قولهم: هو خيرُ وأفضلُ مَن ثُمّ"[68].

ومن أمثلة الفرّاء: "عندي نصفُ أو ربعُ درهم، وجئتك قبل أو بعدَ العصر..."[69]. فلا غرابة إذن في هذه الأمثلة. وعليه فلا غرابة في أن يُنشئ المتكلم مثلها.

والمسوغ الثالث: أنّ هذا الأسلوب لا يتعلق بمسألة الإعراب من رفع، ونصب، وجرّ، ولا بعلاماته. فليس يترتب على إباحته زيادة في قاعدة إعرابية، ولا تفريع في حكمها، ولا تشتيت لها. وإنما فيه فسحة للمتكلم، وتيسير للمنشئ كائناً من كان، لكي يختار من مجاري الكلام، ويستعمل ما يشاء من طرق التقديم والتأخير، وهو من فنون القول، بشرط البيان الصحيح، ووضوح المعنى في غير إبهام ولا غموض، ولا تلاعب بالألفاظ.

والمسوّغ الرابع: ما ورد عن العرب الفصحاء، علاوة على القراءات القرآنية، من نصوص نثرية وشعرية صحيحة، جاء الفصل فيها صريحاً لا يحتمل التأويل. وهي من الكثرة بحيث تشكل وحدها دليلاً قوياً لا تثبت أمامه العلل[70]. ويعضدها نصوص أخرى احتملت التأويل.

---

(67) سيبويه، الكتاب، ج1، ص 180.

(68) ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص 409.

(69) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص 322.

(70) لبعض النحاة إقرار بهذه الكثرة، ينظر على سبيل المثال: ابن جنّي، الخصائص ج2، ص 406، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص 979.

وحسب القارئ أنّ ابن عصفور الأشبيلي أورد في "ضرائر الشعر" عشرين بيتاً، وأربعة نصوص من الكلام المرسل وقع الفصل بين المتضايفين في كل منها[71].

ولكي يكون الدليل في متناول نظر القارئ فقد جمعت أكثر من تسعين شاهداً، وقع فيها الفصل، أُورد بعضها في الصفحات الآتية، مكتفياً بشاهدٍ أو اثنين على كل نوع من أنواع الفصل، محيلاً القارئ إلى مواطن الشواهد الأخرى، وقد بدأتها بالحروف الفاصلة وأنهيتها بالجمل.

الشواهد:

أولاً: الفصل بالحرف:

أ- الفصل بالكاف: قال ابن جنّي: "فأمّا قول الآخر"[72]:

فصُّيروا مثل كعصفٍ مأكول.

فلابد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُّيروا مثل عصفٍ مأكول. فأكّد الشبه بزيادة الكاف"[73].

ب- الفصل باللّام[74]: أنشد سيبويه قول الشاعر (وهو سعد بن مالك):

يا بؤس للحرب التـــي وضعت أراهط فاستراحــوا

قال: إنما يريد: يا بؤس للحرب[75].

(71) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، لا ط، دار الأندلس، 1980، ص 191– 200.

(72) هو رؤبة بن العجاج، ملحقات ديوانه، ينظر: العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980، ص 181.

(73) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب ج1، ص 296.

(74) في شواهد أخرى، ينظر، رصف المباني في حروف المعاني، ص 179، وسيبوية الكتاب، 702/2.

(75) سيبويه، الكتاب ج2، ص 207.

ج- الفصل بـ: لا[76]: وقوعها كثير بين المضاف والمضاف إليه، للنفي أحياناً، وزائدة لتوكيده أحياناً أخرى، ومن ذلك:

أنشد سيبويه لأبي الطفيل عامر يرثي ولده:

تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحين جُن زمان الناس أو كلبا[77]

د- الفصل بـ ما[78]:

1- قال ابن مالك في كلامه على "أي" (وقد تردف بـ "ما" مع إضافتها لفظاً، كقوله تعالى: **"أيما الأجلين قضيتُ فلا عدوان عليّ"**[79].

2- أنشد سيبويه قول الشاعر: (وهو يزيد بن عمرو بن الصعق):

ألا من مبلـــغٌ عنى تميمـــاً بآيـــة مـــا تحبّون الطعامـــا[80]

هـ- الفصل بـ مِن: أنشد الراغب الأصفهاني (ت: 502هـ) قول الأعشى:

أقـــول لما جـــاءني فخـــره سبحـــان مِن علقمه الفاخـــر

ثم قال: "قيل: تقدير: سبحان علقمة، على طريق التهكم، فزاد فيه "من" ردّاً إلى أصله، وقيل: أراد: سبحان اللهِ من أجلِ علقمة، بحذف المضاف إليه"[81].

(76) في شواهد أخرى ينظر: سيبويه، الكتاب ج2، ص 303- 305.

(77) سيبويه، الكتاب، ج2، 305، والطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنصاري عن ثعلب، بلا ط، بيروت، 1986، ج2، ص 557.

(78) يُنظر في شواهد أخرى: الزمخشري، شرح المفصل ج8، ص 135، أبو حيان الأندلسي، ابن هشام، البحر المحيط ج8، ص136، مغني اللبيب ج1، ص 347.

(79) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 957، سورة القصص آية 28.

(80) سيبويه، الكتاب ج3، ص118.

(81) الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، بلا ط، بيروت، 1972، ص 227.

و- الفصل بـ "سوف" أنشد ابن عصفور قول الشاعر إبراهيم النخعي:

عليك سلامٌ بعد سوف سلامِها تمــر سنون بعدها وشهــور

وقال "يريد: بعد سلامها سوف تمر سنون وشهور بعدها. ففصل بين "سوف" والفعل بمخفوض "بعد" وفصل بين "بعد" ومخفوضها بـ "سوف"[82].

ز- الفصل بـ "إمَّا": أنشد ابن جني قول الشاعر تأبط شرّاً:

همــا خطتا إما إســـارٍ ومنّـــة وإما دمٍ والقتل بالحرّ أُجـــدَر

وقال: "فصل بين "خطتا" و"إسار" بقوله "إما""[83].

ثانياً: الفصل بالظرف والجار والمجرور[84]:

1- نقل ابن مالك عمن يوثق بعربيته (تركُ، يوماً، نفسك، وهواها سعيٌ لها في رداها)[85].

2- أنشد سيبويه: يا سارقَ الليلةَ أهل الدار[86].

قال الفرّاء: (وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول:

يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار[87].

---

(82) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 202.

(83) ابن جنّي، الخصائص ج2، ص407.

(84) ينظر في شواهد أخرى: الزمخشري، الكشاف ج1، ص301، سيبويه، الكتاب، ص 169- 180، الفراء معاني القرآن 581/2، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج2، ص533، الفراء المذكر والمؤنث، ص 169- 180.

(85) المرادي، توضيح المقاصد، ج2، ص277.

(86) سيبويه، الكتاب ج1، ص175.

(87) الفراء، معاني القرآن ج2، ص80.

3- قال الله تعالى: "وما هم بضارين به من أحدٍ إلا بإذن الله"[88]. قال الزمخشري: (وقرأ الأعمش: وما هم بضاري، بطرح النون والإضافة إلى أحد، والفصل بينهما بالظروف، فإن قلت: كيف يضاف إلى أحدٍ وهو مجرور؟ قلت: جعل الجار جزءاً من المجرور)[89].

4- أنشد سيبويه لذي الرمة:

كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فصل بالجار والمجرور وبما تعلق بالمجرور[90].

ثالثاً: الفصل بالمعطوف على المضاف[91]

1- قال الفرّاء: "وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يدَ ورجلَ من قاله"[92].

2- أنشد سيبويه للفرزدق:

يا من رأى عارضاً أسر بـــــه بين ذراعي وجبهة الأســـد[93]

رابعاً: الفصل بالشرط والقسم والمنادى[94]

أ- الفصل بالشرط: قال الرضي: "حكى ابن الأعرابي: هو غلام، إن شاء الله ابنِ أخيك"[95].

---

(88) سورة البقرة، آية 102.

(89) الزمخشري، الكشاف ج1، ص301– 302.

(90) ديوان ذي الرمة، ص 76، سيبويه، الكتاب ج1، 179، وج2، ص 166، وص 280.

(91) ينظر في شواهد أخرى: صحيح البخاري ج4، ص23، وج1، 057، وج2، ص13، ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص 162.

(92) الفراء، معاني القرآن ج2، ص322.

(93) ديوان الفرزدق ج1، ص251، وسيبويه، الكتاب ج1، ص180.

(94) ينظر في شواهد أخرى: شرح عمدة الحافظ، ص 496، توضيح المقاصد والمسالك ج2، ص284.

(95) ابن مالك، شرح الكافية ج1، ص293.

ب- الفصل بالقسم: قال أبو البركات الأنباري: "وقد حكى الكسائي: هذا غلام، والله زيدٍ"[96].

ج- الفصل بالمنادى: أنشد ابن جني قول الراجز:

كأن برذون، أبا عصام،

زيدٍ حمارٌ دقّ باللجام[97]

خامساً: الفصل بالاسم:

أ- الفصل بالاسم الصريح[98]:

1 – قرأ عبدالله بن عامر قوله تعالى: **"وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادهم شركائهم**[99].

ببناء "زين" للمجهول ورفع "قتل" ونصب "أولاد" وجر "شركاء"[100].

2- قال ابن مالك: وروى الكسائي نصب "الدراهم" وجر "تنقاد" من قول الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقادِ الصياريفِ[101]

ب- الفصل بالصفة: أنشد ابن مالك لمعاوية بن أبي سفيان:

نجوت وقد بلّ المرادي سيفـــه من ابن أبي، شيخ الأباطح طالــب

(96) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص 43.

(97) ابن جنّي، الخصائص ج1، ص406.

(98) ينظر في شواهد أخرى: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص986، و988، و990، المبرّد، المقتضب ج4، ص377، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرح عمدة الحافظ 493.

(99) الأنعام، آية 137.

(100) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 270.

(101) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ج2، ص987، والبيت للفرزدق، ديوان الفرزدق ج2، ص570.

قال: أراد: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف المضاف قبل ذكر المضاف إليه[102].

ج- الفصل بالاسم الموصول: ومنه قول عنترة[103]:

يا شاه من قنصٍ لمن حلّت لــه حرمت علي، وليتها لم تحــرم

قال أبو بكر الأنباري: "وقال الفراء: أنشدني الكسائي بيت عنترة: يا شاة من قنص لمن حلّت له، قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاه قنصٍ وجعل "من" حشواً في الكلام كما تكون "ما" حشواً"[104].

د- الفصل بالضمير:

قال ابن مالك: "وأنشد أبو العباس ثعلب بجر "مطر" من قول الأحوص[105]:

لئن كان النكاح أحلّ شــيءٍ فإن نكاحها مطرٍ حــــرام

أي: نكاح مطر إياها، ولا ضرورة في هذا ولا في بيت الأخفش[106].

هـ- الفصل بالعلم المكرر في النداء:

أنشد سيبويه لجرير[107]:

---

(102) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص 496، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 990.

(103) عنترة بن شداد، ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، ط2، بيروت، 1983، ص 213.

(104) أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص 353.

(105) شعر الأحوص الأنصاري، حققه عادل سليمان جمال، بلا ط، القاهرة، 1970، ص 89، وروي "مطر" بالرفع والنصب ولا شاهد فيه على هذا.

(106) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص 986، ويعني ببيت الأخفش

فزججتها بمزجة زج القلوص ابي فراده

(107) ديوان جرير، ج1، ص 212، سيبويه، الكتاب، ج1، ص 505.

يا تيم تيم عديّ لا أبا لكـــم لا يلقينكم في ســـــوأة عمـــرُ

وهذا الفصل جائز في اختيار الكلام فلا أذكر شواهده الأخرى.

سادساً: الفصل بالجملة(108):

1 – قال ابن جني: "ومثله في الفصل قول الآخر فيما أنشد ابن الأعرابي:

فأصبحتُ بعد، خـــطّ بهجتهـــا كـــأن قفراً رسومها قلماً

أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها فأوقع من التقديم والتأخير ما تراه(109).

2 – قال ابن عصفور: حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد، وهو أعرابي لقيه أبو الدقيش أنه سمعه يقول "إن الشاة تسمع، قد علم الله، ربها، فتقبل إليه وتثغو" يريد صوت ربها قد علم الله، فقدم الجملة وفصل بين المضاف والمضاف إليه(110).

وبعد، فهذه إضمامة من كلام العرب الفصيح، منها ما هو شعر، وهو الكثير، ومنها ما هو نثر وهو الأقل، ومنها ما يتطرق إليه الاحتمال وهو الأقل، ومنها ما لا يحتمل تأويلاً وهو الكثير، ومنها ما اتفق على جوازه في سعة الكلام، ومنها ما اختلف في جوازه.

وفي هذه النصوص دلالة قوية أركن إليها لإجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام شعره ونثره.

ذلك ما أدى إليه اجتهادي، بعد استنفاد جهدي في استنطاق النصوص، واستفتاء المكتبة العربية.

والإنسان المجتهد قد يخطئ وقد يصيب.

---

(108) ينظر في شواهد أخرى: ابن جنّي،الخصائص، ج2، ص 369، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص 497، القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، بلا ط، دار الكتاب العربي، بيروت، بلا ت، ج1، ص 203.

(109) ابن جنّي، الخصائص ج1، ص331.

(110) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 199، ويُنظر ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص 498.

المصادر والمراجع:

- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبدالله بن أحمد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق، عباس بن عبدالثبني، بيروت، 1986م.

- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1961م.

- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مصر، 1969م.

- الأنصاري، أحمد مكي، نظرية النحو، دار القبلة، 1405هـ.

- الأنصاري، الأحوص، شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل سليمان جمال، 1980م.

- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، 1972م.

- الألوسي، محمد محمود شكري، الضرائر، نشره محمد بهجة الأثري، القاهرة، 1341هـ.

- أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، القاهرة، 1966م.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987م.

- البغدادي، الشيخ عبد القادر، خزانة الأدب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، ط2، مصر، 1969م.

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مصر، 1956م.

- الجرجاني، القاضي علي بن يزيد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البيجاوي، بيروت.

- جرير، ابن عطية، ديوان جرير، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مصر، 1986م.

- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، القاهرة.

- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، الخصائص، تحقيق علي محمد النجار، مصر، 1952م.

- ابن جني، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، بيروت، 1993م.

- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، ط3، دار الأمل، الأردن، 2001م.

- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتعليق عادل عبد الموجود ومحمد المعوض، ط1، بيروت، 1993م.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النحاس، الطبعة الأولى، القاهرة، 1987م.

- حسن، عباس، النحو الوافي، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1969م.

- الحلي، حازم سليمان، الكوفيون والقراءات، بغداد، 1989م.

- ذي الرمة، عبدالله ديوان ذي الرمة، تحقيق عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الأولى، بيروت، 1982م.

- الراغب، الأصفهاني، الحسين بن محمد، معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، تحقيق نديم مرعشلي، بيروت، 1972م.

- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن إسحاق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دمشق، 1969م.

- الزمخشري، محمد بن عمر، الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحيدري، حماة، 1969م.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثانية، بيروت، 1987م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق محمد عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، مصر، 1968م.

- الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان وتفسير القرآن) تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.

- الطفيل، عامر، ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، بيروت، 1986م.

- العجاج، رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، الطبعة الثانية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.

- ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، 1980م.

- ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صالح أبو جناح، بغداد، 1982م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، نشره محمد محيي الدين عبدالحميد، ط14، القاهرة، 1964م.

- عنترة بن شداد، ديوان عنترة، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، بيروت، 1983م.

- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاني، الطبعة الأولى، دمشق، 1987م.

– الفارسي، المسائل البصريات، تحقيق أحمد محمد أحمد، القاهرة، 1985م.

– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق علي النجار، الطبعة الثانية، القاهرة، 1966م، بيروت، 1980م.

– الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرح عبدالله الصاوي، مصر، 1936م.

– القالي، إسماعيل بن القاسم، الأمالي، دار الكتاب العربي، بيروت.

– المالقي، أحمد بن عبدالنور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دمشق، 1975م.

– ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين بن محمد، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبدالقادر وطارق السيد، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.

– ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، الطبعة الأولى، بيروت، 2000م.

– ابن مالك، متن الألفية، ط5، القاهرة، بيروت.

– ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر.

– المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، 1385هـ، 1388هـ.

– المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والأدب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1958م.

– المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة، 1916م.

– المرادي، حسن بن القاسم، توضيح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن علي بن سليمان، القاهرة، 1976م.

- مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن، العراق.

- النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، بغداد، 1979م.

- ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، نشر محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، بيروت، 1966م.

- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، 1922م.

-ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، شرح المفصل، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.